المبني للمجهول في شعر المتنـــبي
بين البنية الصرفية والوظيفة النحوية

الكلمات المفتاحية: المبني للمجهول، الطاقة الحدثيَّة، نائب الفاعل

البحث مستَلٌّ مِن رسالة ماجستير

سلام صلاح مهدي **أ.د. غادة غازي عبد المجيد**

المديرية العامة لتربية ديالى **جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية**

salamasm495@gmail.com **ghadagaghada338@yahoo.com**

الملخص

يدرس هذا البحث الوظيفة الدلالية للفعل المبني للمجهول في شعر المتنبي من حيث البنية الصرفية والوظيفة النحوية التي يؤديها داخل التركيب، وهذا يفتح آفاقا واسعة من المعاني لا يؤديها البناء للمعلوم، ويتبين ذلك من خلال ما يشيعه من دلالات تتكشف في التركيب النحوي فالمبني للمجهول يعطي للتركيب النحوي دلالة أقوى من استعمال المبني للمعلوم لأنه بناءه للمجهول يجعل طاقة الفعل الحدثيَّة تتركز على المفعول به لقرب العلاقة الإسنادية بينهما. فجملة المبني للمجهول أسلوب تعبيري لا يلجأ إليه المتكلم اعتباطا، بل هناك أبعاد دلالية تتم بهذا الإنجاز اللغوي.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ تذوق اللغة، وإدراك مواطن جمالها، وتلمس جواهر بلاغتها، ليس امراً عشوائياً، إنَّما نابعٌ من فهم تقاليد اللغة وأساليبها في التعبير، والغوص في دلالة مفرداتها الحقيقة والمجازية وطريقة تشكيلها ووضعها في نظمٍ خاص متضافرٍ يؤدَّي إلى انتاج دلالةٍ تكاملية.

ولمَّا كانت اللغة بما تمتلكه من وسائلٍ تعبيرية، وخصائصٍ تركيبية، وميزاتٍ تأليفية، هي الوعاء الذي يحوي الافكار والمعاني، فهي الأداة التي يستعين بها المبدع في تحقيق مبتغاه، ونقل افكاره الى المتلقين؛ لذا ظهرت الحاجة إلى منهج تفسيريٍّ يبحث في دلالة النص

الشعري بأدوات ووسائل تعتمد خصائص النظم، وأساليب التعبير أساساً لفهم النصوص ومن ثمَّ تفسيرها عبر بنائها اللغوي؛ لذا يجب معرفة مكونات هذا البناء والطريقة التي تشكَّل بها، إذ لا يمكن أن ننظر إلى النص الشعري من زاوية النحو فقط ولا من زاوية اللفظة وطريقة صياغتها وإنما يجب معالجة بنية اللغة الشعرية في مستويات اللغة جميعا؛ لأنَّ جميع هذه المستويات تظهر في الجمل والمفردات ومن ثم تؤدي وظائفها الدلالية من خلال السياق، وكل هذه المستويات تتضافر جميعاً وظيفياً لتحقق فاعلية انتاج الدلالة وشحن الخطاب الشعري بحمولته التأثيرية.

ومن هذا المنطلق عُني هذا البحث بالكشف عن القيمة الدلالية للمبني للمجهول شعر المتنبي، فكان الاهتمام بالجانبين الصرفي والنحوي في آنٍ ؛ للوقوف على خصائص نظم ابيات المتنبي وثرائها الدلالي الذي جذب الشراح والدارسين في حياته وحتى يومنا هذا، فثراء نص المتنبي يرجع إلى قدرة الشاعر وبراعته في توظيف هذا البناء نحوياً، بطريقة مخصوصة تؤدي إلى تعبيرٍ بليغ يرتفع عن مستوى التعبير المباشر في اللغة.

أولاً: مفهوم الفعل المبني للمجهول:

ذكر النحاة تعريفات كثيرة تبين لنا مفهوم صيغة المبني للمجهول وطريقة بناء الفعل منها، وكذلك التغييرات التي تحدث للجملة الفعلية إذا ما بُني الفعل عليها، وقد تباينوا في تعريفاته ومسمياته فسيبويه يسميه ((فعل المفعول))[١] إشارةً إلى العلاقة الإسنادية بين الفعل والمفعول، وعبر عن نائب الفاعل بقوله: ((المفعول الذي لم يتعد إليه فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل... فقولك ضُرِب زيدُ ويُضربُ عمرو))[٢]، وهذا القول هو مفهوم بناء الفعل للمجهول أي أن سيبويه وصف هذه الظاهرة في الفعل وصفا دقيقا مبينا علة اقامة المفعول به مقام الفاعل بقوله ((لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته))[٣]، وكذلك بين صيغته في قوله: ((فقولك ضُرِب زيدُ ويُضربُ عمرو))[٤]، بضم أوله وكسر ما قبل اخره في الماضي وضم حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره في المضارع وهذه هي صيغته التي خُصَّ بها هذا البناء.

أما المبرد فقد اسماه: ((بناء ما لم يسم فاعله))[٥]، وهذه التسمية في صميم تكوين الجملة، فمن المعروف أن لكل فعل فاعل وهما ركنا العلاقة الإسنادية ولا يستغني احدهما عن الآخر؛ كما قال الجرجاني : ((لأنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل، أن يتفكر متفكر في معنى (فعل) من غير أن يريد إعماله في (اسم)، ولا أن يتفكر في معنى (اسم) من غير أن يريد إعمال (فعل) فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا))[٦] أما ابن السراج فقد استعمل تسمية المبرد في تناوله لهذه الصيغة وهي (ما لم يسم فاعله)[٧] وتناوب العلماء بين هاتين التسميتين والأكثر استعمالهم تسمية(ما لم يسم فاعله) أما تسمية (المبني للمجهول) فقد ذُكرت في كتاب المنصف لابن جني[٨] وهذه التسمية هي التي كُتب لها الشيوع عند أكثر اللغوين حتى أصبحت مصطلحا وإن كانت لا تحمل المفهوم بالمعنى الدقيق، وعلى الرغم من كثرة المسميات لهذا البناء عند النحاة لكنهم اتفقوا على صيغته وكيفية تغيير الجملة اذا ورد فيها هذا البناء؛ أي أن المفهوم قد كان واضحا عندهم لكنهم لم يضعوا تعريفا خاصا به واكتفوا بذكر مفهومه مع الأمثلة التي ترد على هذا البناء وإذا ما أرحنا ركابنا عند الزمخشري وجدنا أنه قد وضع تعريفا خاصا لهذا البناء وكذلك طريقة صوغه وتسميته بقوله: ((هو ما استغنى عن فاعله فأُقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولاً عن صيغة (فَعَل) إلى (فُعِل)، ويسمى فعل ما لم يسم فاعله))[٩]، نلمح من هذا القول أن الفعل المبني للمجهول قد استغنى عن فاعله لأسباب معنوية؛ لأنَّ البناء للمجهول يفتح آفاقا واسعة من المعاني لا يؤديها البناء للمعلوم، ويتبين ذلك من خلال ما يشيعه من دلالات تتكشف في التركيب النحوي[١٠] فإذا حُذف الفاعل، وجب رفع المفعول، وإقامته مقام الفاعل؛ وذلك من قبل أن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة، فإذا حُذف فاعله من اللفظ، استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل؛ فلهذا وجب أن يقام مقامه اسم آخر مرفوع وهو المفعول به[١١] ثم ذكر أنَّ صيغة (فُعِل) معدولة عن صيغة(فَعل) لبيان أن صيغة المبني للمجهول فرع وليس أصل وقد أصطلح على هذا المفهوم (فعل ما لم يسمَّ فاعله) في إشارة إلى ظاهرة مهمة في اللغة العربية وهي الإسناد، إذ إنَّ

الاسناد الفعلي هو القرينة الكبرى التي تربط بين الفعل والفاعل[١٢] فعندما يحذف الفاعل أو يُختزل يدفع المعنى إلى الاتساع.

وعلل أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) حذف الفاعل وإقامة المفعول به مقامه بقوله: ((وإنما أقيم المفعول مقام الفاعل ليكون الفعل حديثا عنه إذ الفعل خبر ولا بد له من مخبر عنه ولما أقيم مقامه في الأسناد إليه رفع كما رفع الرافع له الفعل المسند إليه))[١٣] يشير إلى العلاقة الاسنادية ما بين الفعل ونائب الفاعل في كون الفعل حديثا عن الفاعل وخبرا عنه فعندما حذف كان لا بد من مخبر عنه ليكون الفعل حديثا عنه كما كان مع الفاعل وفي هذا إشارة إلى تكثيف دلالة الفعل الحدثية أو الطاقة الحدثية للفعل وهي ((مقدار ما يحمله الفعل من قيمة تعبيرية دالة على الحدث في السياق اللغوي))[١٤] إذ إن الغاية ليست مجرد اختزال بنية تركيبية وإنما هي بنية ذهنية عميقة تصرح بشيء وتُخفي أشياء فبنية المبني للمجهول تحتوي طاقة حدثية تختلف عن الطاقة الحدثية في الفعل المبني للمعلوم [١٥] وهذا ما نفهمه من كلام ابن جني عندما قال : ((وقد يقول إنسان: ضُرِب زيدُ، وإن كان القائل لذلك هو الضارب، وهذا يدل على أن الغرض هنا أن يُعلم أنه مضروب، وليس الغرض أن يُعلم من ضربه؛ ولذلك بني هذا الفعل للمفعول، وألغي معه حديث الفاعل؛ فقام في ذلك مقامه ورفع رفعه، فهذه طريق ما لم يسم فاعله)) [١٦] إذ يشير ابن جني إلى أنَّ انتقال العبارة من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول يعطي تركيزا أكثر للفعل فيكون أشد وقعا على المتلقي أو السامع كما أن تشكيل الفعل المبني للمجهول يركز الطاقة الحدثية المتضمنة في الفعل[١٧]

إذ إن استعمال المبني للمجهول يعطي للتركيب النحوي دلالة أقوى من استعمال المبني للمعلوم لأنَّ بناءه للمجهول يجعل طاقة الفعل الحدثية تتركز على المفعول به لقرب العلاقة الإسنادية بينهما؛ لذلك نرى أنَّ سيبويه يسميه فعل المفعول[١٨]لأن الذي صيغ له قد كان مفعولا، وكان له فاعل مذكور، فإذا وُضِع لمفعول فرفع به وجميع ما تعلق به سواه منصوب[١٩] أي أنه قد حل محل الفاعل في جميع أحكامه لأنه كما قال أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ): ((ورسمه كرسم الفاعل، إلا أنه يبدل به بمنه))[٢٠]

وقد عرفه السيوطي (ت٩١١ هـ) تعريفا مشابها لتعريف الفاعل وجعله علة لرفعه بقوله: ((ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الأصل))[٢١]، والأصل هو الفاعل.

وقد لخص ابن هشام التغييرات التي تحدث للفعل وللمفعول به عندما يُبنى الفعل للمجهول بقوله ((أن الفعل يجب تغييره الى فُعِل أو يُفعَل ولا أريد بذلك هذين الوزنين فإن ذلك لا يتأتى الا في الفعل الثلاثي وانما أريد أنه يضم أوله مطلقا ويكسر ما قبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع ،ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل فيعطى أحكامه كلها فيصير مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه))[٢٢] ويمكن أن نجمل هذه التغييرات من جوانب عدة :

- **الجانب الصرفي:** المتمثل في انتقال بنية الفعل من صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول بضم أوله وكسر ما قبل آخره في الماضي ، وضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر في المضارع، والملاحظ أن حركة التغيير الكبرى التي تمت في المبني للمجهول حققتها الحركات الإعرابية التي اختزلت ووسعت المعنى وقد ذكر العلماء تفسيرات لهذه الحركات منها : أن يكون هذا البناء خاصا مختلفا عن سائر الأبنية ليتم تمييزه عنها لأن الفعل لمَّا حذف فاعله الذي لا يخلو منه، جعل لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال التي قد سمي فاعلوها خوف الإشكال، وقيل: إنما ضم أوله؛ لأن الضم من علامات الفاعل، فكان هذا الفعل دالا على فاعله، فوجب أن يحرك بحركة ما يدل عليه[٢٣]وهذا ضعيف لوجهين أحدهما أنهم غيروا منه موضعا آخر بغير الضم والثاني أن المحذوف قد أقيم المفعول مقامه[٢٤].
- **الجانب النحوي** : ويتمثل هذا الجانب في اختزال التركيب النحوي من حذف الفاعل وإقامة المفعول به مقامه فيصبح مرفوعا بعد إن كان منصوبا وعمدة بعد إن كان فضلة وهذا التحول يدل على ثبات المفعول به؛ لأنه قد حل محل العمدة وأصبح نائبا

عنه لا يمكن الاستغناء عنه مع هذه البنية؛ لذلك علل كثير من النحاة سبب اقامة المفعول به مقام الفاعل في كون الفعل حديث عن الفاعل فإذا حذف كان لا بد من إقامة شيء مكانه إذ لا يصح أن يكون الفعل حديثا ولا يوجد محدث عنه[٢٥]،وأصبح نائب الفاعل واجب التأخير بعد الفاعل بعد إن كان جائز التقديم والتأخير عندما كان مفعولاً به.

وعبر ابن جني عن هذا الجانب بقوله((وذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل؛ كضرب زيدُ عمرا، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل، فقالوا: ضرب عمراً زيدُ، فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل، فقالوا: عمرا ضرب زيدُ، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيد، فجاءوا به مجيئا ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: عمرو ضرب زيد، فحذفوا ضميره ونوَّنوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبة به عن صورة الفضلة، وتحاميا لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهرا أو مضمرا، فقالوا: ضُرِب عمرو، فاطرح ذكر الفاعل ألبتة ... وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل ألبتة، وهو قولهم: أولعت بالشيء، ولا يقولون: أولعني له كذا، وقالوا: ثلج فؤاد الرجل، ولم يقولوا: ثلجه كذا، وامُتقع لونه، ولم يقولوا: امتقعه كذا، ولهذا نظائر، فرفض الفاعل هنا ألبتة واعتماد المفعول به ألبتة دليل على ما قلناه، فاعرفه))[٢٦]

وإذا تتبعنا أمثلة ابن جني وجدنا انه يتدرج في قوة الدلالة من مستوى إلى مستوى اعلى حتى ذكر المستوى الأخير وهو بناء الفعل للمجهول وأنه بناء مخصوص بالمفعول الغاية منه تكثيف دلالة الفعل عليه وكأن الفاعل غير مهم في هذا السياق.

- **الجانب الدلالي:** إن جملة المبني للمجهول أسلوب تعبيري لا يلجأ إليه المتكلم اعتباطا، بل هناك أبعاد دلالية تتم بهذا الإنجاز اللغوي، ولما كان الفاعل هو الركن

الاهم؛ لذلك نجد النحاة قد عنوا بمسوغات حذفه وإقامة المفعول به مقامه لذلك نجد في كتب النحاة العناية بدلالات حذف الفاعل ومنه هذه الدلالات :أن الفاعل قد يُحذف للعلم به أو قد يحذف للجهل به أو تعظيماً له، أو إيثارا للسامع، أو ايجازا للكلام أو للتعميم وغيرها[٢٧] وهذه الدلالات لا تتضح إلا من خلال السياق.

ومن خلال هذه الدراسة سنذكر هذه الدلالات وستكون العناية مسلطةً أكثر على بنية الفعل وما آل إليه من تغيير وما يتبعه من تتابعات في مجال التركيب النحوي لأن بنية الفعل المبني للمجهول تكون مثقلة بالوظائف تُحقق فيها المقاصد وهي متصلة بالنظام، لأن البناء للمجهول من المنظور التداولي ذو ثلاثة أبعاد تتضح من خلال التركيب مثل: ضُرب زيد ، فهذا التركيب المختزل يحوي (الحدث وهو الضرب) (والضارب هو الفاعل) أو القائم بالحدث وقد أصبح بنية ذهنية، (ومتلقي الحدث وهو المفعول به) الذي اصبح نائبا عن الفاعل، إذن تحوي هذي البنية المختزلة على (حدث، مُحدِث، مُحدَث)، فهذا الاختزال في بعده الوظيفي والتداولي ليس حذفا وإسقاطا بل اظهار الكبير في الصغير واظهار الصغير في الكبير[٢٨] ((لأن صيغة المبني للمجهول يولد فيها الفاعل داخل المركب الفعلي الحملي ويفرغ دوره داخل هذا المركب))[٢٩]

فالنتيجة التي يمكن أن نظفر بها هي ان الجانب الدلالي يمكن الاتساع فيه بمستويين متضافرين هما المستوى الصرفي والمستوى التركيبي.

ثانيا : المبني للمجهول في الافعال المتعدية

إنَّ عملية تحويل الفعل المتعدي من حالة المبني للمعلوم الى حالة المبني للمجهول، تجعل المفعول به ينتقل من موقعه الأصلي إلى موقع الفاعل، حاملا معه دلالته الأصلية التي اكتسبها من الفعل المبني للمعلوم مشكلا دلالة جديدة، ومستقبلا علامةً اعرابية فرضتها بنية المبني للمجهول[٣٠]؛ لأنَّ الفعل المتعدي إنما جيء به للحديث عن الفاعل والمفعول، إذ هو حديث عن الفاعل بان الفعل صدر عنه، وعن المفعول بأن الفعل وقع به، إلا أنه حديث عن

الفاعل على سبيل اللزوم وعدم الاستغناء عنه، وعن المفعول على سبيل الفضلة، فإذا أريد الاقتصار على الفاعل منه، حذف المفعول، لأنه فضلة، فلم يحتج إلى إقامة شيء مقامه، ومتى أريد الاقتصار على المفعول، حذف الفاعل، وبقي الفعل حديثا عن المفعول به لا غير، فوجب تغييره وإقامته مقام الفاعل[٣١].

فإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد، نحو: (ضرب زيد عمرا)، حذفت الفاعل، وأقمت المفعول مقامه، فقلت: (ضُرِب عمرو)، فصار المفعول يقوم مقام الفاعل، إذ كان الكلام يتم، وبقي بلا منصوب؛ لأن الذي كان منصوبا قد ارتفع، وصار من قبيل الأفعال اللازمة.

وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين، نحو: (أعطيت زيدا درهما)، فرددته إلى ما لم يسم فاعله، قلت: (أُعطِي زيدٌ درهما)، فقام أحد المفعولين مقام الفاعل، وبقي منصوب واحد تعدى إليه هذا الفعل، لأن الفعل إذا رفع فاعلا في اللفظ، فجميع ما يتعلق بالفعل سواه يكون منصوبا؛ فلذلك نصبت (الدرهم) هنا، وصار منصوبا بفعل المفعول، كما كان المفعولان منصوبين بفعل الفاعل.

وكذلك إن كان يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: (أعلم الله زيدا عمرا خير الناس)، فإن لم يسم الفاعل، قلت: (أعلم زيد عمرا خير الناس)، فقام أحد المفاعيل مقام الفاعل، وبقى معك مفعولان.

وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد، ورددته إلى ما لم يسم فاعله، صار من قبيل الأفعال اللازمة. وإن كان يتعدى إلى مفعولين، ورددته إلى ما لم يسم فاعله، صار من قبيل ما يتعدى إلى مفعول واحد. وكذلك إن كان يتعدى إلى ثلاثة وبنيته لما لم يسم فاعله، صار يتعدى إلى مفعولين. فهذا عكس ما تقدم من نقل (فعل) إلى (أفعل) أو (فعَل) و(فعَّل) لأنك في ذلك تزيد واحدا واحدا، وفي هذا الباب تنقص واحدا واحدا[٣٢].

وقد ذكر العلماء ان هناك افعالاً تأتي ملازمة لصيغة المبني للمجهول أو أُشتهر انها تستعمل على هذه الصيغة أكثر من صيغة المبني للمعلوم قال سيبويه : ((باب ما جاء فُعِل منه على غير فعلته

وذلك نحو: جُن، وسُل، وزُكم، ووُرِد، وعلى ذلك قالوا: مجنون ومسلول، ومزكوم، ومحموم، ومورود، وإنما جاءت هذه الحروف على جننته وسللته وإن لم يستعمل في الكلام..... فإذا قالوا جُن وسُل فإنما يقولون جعل فيه الجنون والسل، كما قالوا: حزن))[٣٣] يشير سيبويه إلى أن هذه الأفعال تأتي على صيغة (فُعِل) وهي صيغة المبني للمجهول وذكر انه محوَّلة من (جننته) و (سللته) أي أنها قد نُقلت من أفعال متعدية مبنية للمجهول فهي فرع وليست أصلا، لذلك جاز اشتقاق اسم المفعول منها فيقال : مجنون ومزكوم ومحموم وغيرها، فإذا قيل جُن الرجل أي جُعل فيه الجنون فلما كان الفاعل مجهولا وأثر دلالة الحدث تكون مكثفة على المفعول به أستغني عن الفاعل واشتهر الفعل بهذا البناء حتى ان سيبويه قد شبهه بالفعل اللازم (حزن) [٣٤] لأن دلالة الفعل قد اقتصرت على نائب الفاعل والعلاقة التي بينهما علاقة اسناد وان مرفوعها ليس فاعلا كما قال ابن جني : ((وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل ألبتة، وهو قولهم: أولعت بالشيء، ولا يقولون: أولعني له كذا، وقالوا: ثلج فؤاد الرجل، ولم يقولوا: ثلجه كذا، وامتقع لونه، ولم يقولوا: امتقعه كذا، ولهذا نظائر، فرُفض الفاعل هنا ألبتة واعتماد المفعول))[٣٥]. أي أنه يقرر ان هذه الأفعال قد اسندت إلى المفعول به وهذه يتطلب مجيؤها على صيغة المبني للمجهول لذلك ما بعدها لا يعد فاعلا وإنا نائبا عنه .

ثالثاً: المبني للمجهول من الافعال المجردة المتعدية إلى مفعول واحدة:

وتُبنى هذه الافعال بضم الفاء وكسر العين في الماضي، وضم حرف المضارعة وكسر العين في المضارع، إلا أن يكون معتل العين فإنه تسكن عينه وتنقل الكسرة إلى فائه فتنقلب الواو فيه إلى الياء[٣٦] وهذه هي القاعدة العامة لنقل الفعل من حالة المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول وينتقل إلى هذه البنية جميع الأفعال المجردة التي تتعدى بدلالاتها المعجمية ومما ورد في شعر المتنبي على هذه البنية قوله:

إذا **عُرِضتْ** حاجٌ إليه فنفسه إلى نفسه شفيعٌ مشفعُ[٣٧]

استعمل المتنبي الفعل **(عُرِض)** الذي يحمل دلالة الظهور يقال: عَرض لك الشيء من بعيد، وذلك إذا ظهر لك وبدا[٣٨] وهذه الدلالة تحتم عليه أن يكون متعديا، لأن هذه الدلالة يتعدى بها الفعل إلى نصب مفعول به، فلمَّا بُني على هذه الصيغة حُذف الفاعل وأُقيم المفعول مقامه ليكون الحديث عنه بدلا من الفاعل وهذا الحذف ليس لاختزال البنية فقط أو للجهل بالفاعل وإنما لتكثيف الدلالة الحدثية للفعل إذ ليس المهم الفاعل في هذا التركيب وإنما المهم تكثيف حدث الفعل على المفعول به الذي حلَّ محل الفاعل وأصبح نائبا عنه وهو **(حاج)** وهو جمع حاجة[٣٩] وجيء بصيغة الجمع للدلالة على مكانة الممدوح وكرمه ثم أُلحق هذا الأسناد بشبه الجملة **(إليه)** وجاء بحرف الجر **(إلى)** الذي يدل على انتهاء الغاية[٤٠]، متناسبا مع نائب الفاعل (حاج) وليس مع الفعل؛ لأن الحاجة تكون إليه، وجيء بالضمير (الهاء) ليكون حلقة وصل تعود على الممدوح في أنه المقصود في الاجابة ليتشكل المعنى العام للنص إذ إنه يقول إذا سُئل الممدوح حاجةً شفعت نفسه إلى نفسه في قضائها، وحسبك ان يكون المسؤول شفيعا إلى نفسه[٤١]

رابعاً: المبني للمجهول من الافعال المزيدة المتعدية إلى مفعول واحد:

١- أُفعِل ـ يُفعَل : إن زيادة الهمزة في المبني للمعلوم تنقل حالة الفعل من اللزوم الى التعدي او إنها تزيد مفعولاً به واحداً وعند تحويل البنية الى المبني للمجهول يحدث الضد فينقص مفعولٌ، فإذا كان الفعل متعديا إلى مفعولٍ واحدٍ، صار الكلام خاليا من المفعول وأصبح مناظرا للازم، وإذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين صار يتعدى إلى مفعول واحدٍ، وإن كان يتعدى الى ثلاثة مفاعيل، صار يتعدى إلى مفعولين، والعلة في ذلك أنَّ النقل بالهمزة يجعل الفاعل مفعولا، والبناء للمجهول يجعل المفعول فاعلا[٤٢]

ومما ورد في شعر المتنبي على هذه البنية قوله:

يُراد من القلب نسيانكم ويأبى الطباع على النائل[٤٣]

استعمل المتنبي الفعل(يراد) الذي يحمل دلالة المشيئة[٤٤]، وأراد الشيء: أحبه وعني به وتمنَّاه[٤٥]، أي ذهاب النفس إلى الشيء طلبًا ورغبة قوية في تحصيله[٤٦] وهذه الدلالة تحوجه إلى أن يتجاوز الفاعل إلى نصب مفعول به، لكن بناءه للمجهول اختزل هذا التركيب فحُذف الفاعل للعلم به أو قد يكون تحقيرا له لأن تقديره (العاذل) أو (الحاسد) وأقيم المفعول به مقامه وأصبح نائبا عنه وهو (نسيانكم).

إن هذا الاختزال للبنية اعطى للتأليف معنى أقوى في تكثيف دلالة الفعل على نائب الفاعل(نسيانكم) إذ ليس الغرض معرفة من قام بالفعل وإنما التركيز على نائب الفاعل وجعل الفعل حديثا عنه، إذ إنه يقول : إنَّ العاذل يريد من قلبي أن ينساكم وقد جرى حبكم فيه مجرى الطبيعة وحلَّ فيه محل الخليقة، والطبيعة لا تنقاد لناقلها، ولا تتأتى لمخالفها[٤٧]

٢ –**فُعِّل– يُفعَّلُ:** إن تشديد عين الفعل هي إحدى وسائل نقل الفعل من حالة اللزوم الى حالة التعدي لأن تشديد عين الفعل يضفي عليه دلالة تجعله يتجاوز فاعله الى نصب مفعول به لكن عندما ينقل إلى صيغة المبني للمجهول يُضم أوله ويُكسر ما قبل آخره في الماضي وضم حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره في المضارع وما يترتب على هذا التغيير من حذف الفاعل وإقامة المفعول به مقامه

ومما ورد في شعر المتنبي على هذه البنية قوله:

لو نيطت الدنيا بأخرى مثلها لعممنها وخشين أن لا تَقنعَا

فمتى **يُكذَّبُ** مدعٍ لك فوق ذا والله يشهد أنَّ حقاً مـا أدعـى

ومتى يؤدي شرح حالك ناطقٌ حفظ القليل النزر مما ضَيعا[٤٨]

استعمل المتنبي الفعل (يُكذَّب) وهو خلاف الصدق، وتلخيصه أنه لا يبلغ نهاية الكلام في الصدق[٤٩]، وهذه الدلالة تحتم عليه ان يكون لازما فعندما شُدِّدَت عينه اتسع معناه واصبح متعديا، ولكن عندما نُقل إلى صيغة المبني للمجهول حُذف فاعله وأقيم المفعول مقامه أصبح مناظرا للفعل اللازم في الشكل لكن اتسعت دلالته، إذ لا يهم من الذي يُكذبُ المدعي لأنه قد يكون حاسدا أو عدوا، لذا لا داعي لذكره، إذ الغاية تكثيف دلالة الفعل

على نائب الفاعل وما يتعلق به وهو(مدع) ثم جاء بعده شبه الجملة (لك) للدلالة على ادعاء الخير والفضل، وجيء بعدها بشبه الجملة الظرفية (فوق ذا) و (ذا) هنا اسم اشارة يحمل كل الصفات التي ذكرها المتنبي في الممدوح فيما سبق هذا البيت فهو يقول: لو جاء مدعٍ بوصف فوق هذا فلا يُكذِّب؛ لأن الله يشهد بتصديقه بما خلق فيك من علو وهمة والفضائل الموجودة التي تشهدها على أفعالك[٥٠]

٣- فُوعِل – يُفاعَلُ: ذكر العلماء ان الفعل المزيد بألف المفاعلة يبنى للمجهول من الفعل الماضي بضم أوله، وتُقلب ألف المفاعلة واوا مجانسة لما قبلها[٥١]، ويُكسر ما قبل اخره، قال أبو القاسم الثمانيني (ت ٤٤٢ هـ): ((وقد تبدل في الفعل الماضي إذا كان ثانيه ألفا وبنيته لما لم يسم فاعله تقول: ضورب زيد، وخوصم عمرو، وقوتل بكر، وضوعف الأجر، وكان ضاعف، وقاتل، وخاصم)) [٥٢] اما المضارع فيضم اوله ويفتح ما قبل آخره بعلامة مقدرة أي يبقى حرف الالف كما هو بدون اعلال متجانسا مع الفتح نحو (يُسايَر) (ويُعاوَن) [٥٣]

إنَّ زيادة الألف بين الفاء والعين أضاف إلى الفعل المجرد المتعدي دلالات كثيرة ذُكرت في بنية (فاعل) [٥٤] ومن هذه الدلالات المفاعلة أي المشاركة معنى ذلك انَّ هذه البنية تدل على انقسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى، نحو: ضارب زيد عمرا، فزيد وعمرو شريكان في الفاعلية والمفعولية من جهة المعنى، لأن كل واحد منهما قد فعل بصاحبه مثل ما فعل به الآخر، وهما في اللفظ مجعول أحدهما[٥٥] أي ان حدث الفعل مشترك ما بين الفاعل والمفعول فإذا بُني للمجهول أصبح التركيز علة نائب الفاعل الذي كان مفعولا فإنَّ قولنا على صيغة المبني للمعلوم (قاتل زيد عمرا) فإن الحدث مشترك بين الاثنين دون التركيز على احدهما لكن إذا بُني للمجهول في قولنا (قوتل عمرو) أصبح التركيز على نائب الفاعل (عمرو) إذ لا يعنى بذكر من قاتله لأن الغاية جعل تكثيف دلالة الفعل على نائب الفاعل وهذه الدلالة تكون مع بقية الدلالات التي تحملها هذه البنية.

ومما ورد في شعر المتنبي على هذه البنية قوله:

ما **قوبلت** عيناه إلا ظُنتا تحت الدجى نار الفريق حلولا[٥٦]

استعمل المتنبي الفعل (قوبلت) الذي يدل على مواجهة الشيء للشيء[٥٧]، وهذه الدلالة تحتم عليه ان يكون متعديا وفي الوقت نفسه حاملا دلالة المشاركة بسبب ألف المفاعلة، لكن عندما بُني للمجهول قُلبت ألف المفاعلة واوا مجانسة للضم، وحُذف فاعله للتعميم، واصبحت دلالاته مقتصرة ومكثفة على نائب الفاعل (عيناه) وهما عينا الأسد إذ ليس مهماً معرفة من قابله وانما بيان وإظهار من (قُوبل)، وقد جاءت هذه الصيغة متضافرةً مع اسلوب الاستثناء المفرغ الذي افاد معنى التوكيد بالقصر، ليكون ما بعدها وصفا لنائب الفاعل (عيناه)؛ لأن المعنى العام للنص هو وصف الأسد إذ يقول : إن عين هذا الأسد لشدة حمرتها إذ رأيتها في الليل ظننتها نارا أوقدت تتراءى في ظلمة الليل[٥٨]

٤- أُفتُعِل – يُفتَعَلُ: إنَّ زيادة الهمزة والتاء على الفعل المجرد تنقل الفعل من حالة الى حالة ومن دلالة الى دلالة، لكن من أشهر وظائف هذه الزيادة في الأفعال المتعدية هي المبالغة في معنى الفعل مثل (انتزع واقتلع) فعندما يُبنى للمجهول تُضم همزة الوصل والحرف الثالث ويكسر ما قبل الآخر، اذا كان الفعل ماضيا اما المضارع فيضم حرف المضارعة ويفتح ما قبل الآخر. ويحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه وهذا التغيير يعطى دلالة اقوى للفعل في كونه كان يحمل دلالة المبالغة عندما كان مبنيا للمعلوم فعند البناء للمجهول تكون هذه الدلالة أقوى.

ومما ورد في شعر المتنبي على هذه البنية قوله:

ولستَ بدونٍ **يُرتجى** الغيثُ دونَه ولا منتهى الجودِ الذي خلفه الخلف[٥٩]

استعمل المتنبي على هذه البنية الفعل (يُرتجَى) الذي يدل أحدهما على الأمل، يقال رجوت الأمر أرجوه رجاء ثم يتسع في ذلك، فربما عبر عن الخوف بالرجاء[٦٠] ولهذه الدلالة اثرها في تعدية الفعل ثم ان مجيئه على بنية (افتعل) قد اعطاه معنى المبالغة في الفعل وبناؤه على صيغة المبني للمجهول أعطاه دلالة أقوى في تكثيف معنى الفعل على النائب

الفاعل وهو (الغيث) أي ان منزلته عند الناس مثل منزلة الغيث بل أسمى، وحُذِف الفاعل للتعميم، فهو يقول إنك لست خسيسا فيُرتجى الغيث دونك ولا تُرتجى انت أي أنت والغيث سواء في الرجاء وليس وراءك للجود منتهى يعني ان الجود مقصور عليك لا يرتجى الجود دونك ولا يتجاوز عنك أي انك الغاية القصوى للجود التي من بلغ إليها لم يبقَ مذهب وراءها(٦١).

٥- استُفعِلَ – يُستفعَلُ: ولهذه الزيادة أثرها في نقل الفعل من حالة الى حالة ومن دلالة الى دلالة، وتأتي الافعال المتعدية لهذه البنية على دلالات أشهرها الطلب والاستدعاء(٦٢)، وإصابة الفعل(٦٣) والاتخاذ(٦٤)

ومما ورد في شعر المتنبي على هذه البنية قوله:

وأصبح شعري منهما في مكانه وفي عنق الحسناء **يُستَحسَنُ** العقدُ(٦٥)

استعمل المتنبي على هذه البنية الفعل (يُستحسن) الذي يدل على الجمال(٦٦) وكلٌّ مستحسنٍ مرغوب(٦٧)، ولهذه الدلالة اثرها في اقتصار الوصف على الفاعل فقط؛ لكن مجيئه على بنية (استفعل) قد جعله ينتقل من حالة اللزوم إلى التعدي؛ لأن احدى وظائف هذه الزيادة هي التعدية، ثم بُني بعد ذلك للمجهول فحُذف فاعله لدلالة على التعميم وأقيم المفعول به مقامه واصبح نائبا للفاعل وهو (العقدُ).

إن هذا التغيير في بنية الفعل وما صاحبه من تغيير في بنية التركيب النحوي اعطى معنى أقوى في تكثيف دلالة الفعل على نائب الفاعل (العقدُ) إذ ليس من المهم معرفة الفاعل وإنما هو أنَّ العقد يستحسن في عنق الحسناء عند جميع الناس لذلك لم يُعن بذكر الفاعل واستعمل صيغة المبني للمجهول لأن الغاية تركيز الوصف لكي تبرز الصورة الشعرية التي يريدها؛ أي أنَّ العقد يُستحسن في عنق المرأة الحسناء ويزدادُ حسنا معها، أي أن شعره قد ازداد حسنا ومكانة لأنه خصَّ الممدوح فجماله من جمالهِ(٦٨).

خامساً : **المبني للمجهول من الافعال المتعدية لأكثر من مفعول :**

قد يأتي الفعل متعديا الى أكثر من مفعول فعند بنائه للمجهول يُحذف الفاعل ويحلُّ المفعول به الأول، قال السيرافي : ((فإذا أردت أن تنقله إلى ما لم يسمّ فاعله حذفت الفاعل وأقمت أحد المفعولين مقامه بصياغة الفعل له، فصار الفعل للمفعول الذي رفعته، ونصبت المفعول الآخر))[٦٩]،

وذهب بعض النحاة إلى جواز احلال أحد المفعولين نائبا للفاعل إن امن اللبس[٧٠] قال الزمخشري: ((ولك في المفعولين المتغايرين أن تسند إلى أيهما شئت تقول أعطي زيد درهماً، وكسي عمرو جبة، وأعطي درهم زيداً، وكسيت جبةُ عمراً إلا أن الإسناد إلى ما هو في المعنى فاعل أحسن وهو زيد، لأنه عاطٍ وعمرو لأنه مكسو)) [٧١]، أي يصح اسناد أحد المفعولين وجعله نائبا للفاعل لكن الأولى أن يسند الى ما يصح من الفعل وهو المفعول به الأول، قال ابن يعيش: ((كل ما جاز أن يكون خبرا جاز أن يكون مفعولا ثانيا، من نحو المفرد والجملة والظرف، فالمفرد نحو: ظننت زيدا قائما، والجملة نحو: (ظننت زيدا قام"، و"ظننت زيدا أبوه قائم"، والظرف ظننت زيدا في الدار، والفاعل لا يكون جملة، فكذلك ما وقع موقعه؛ لأن ما وقع موقع الفاعل يجري مجراه في جواز إضماره وتعريفه، والجمل لا تكون إلا نكرات، ولذلك لا يصح إضمارها، مع أنه ربما تغير المعنى بإقامة الثاني مقام الفاعل)) [٧٢] أي أنَّ الأصل هو ان يكون الخبر هو المفعول الثاني وعندما يبنى الفعل للمجهول يكون المفعول به الاول نائبا للفاعل والمفعول به الثاني يكون هو المفعول به.

وكذلك يجوز تقديم المفعول به على نائب الفاعل لأنه قد حلَّ محل الفاعل فيأخذ جميع أحكام الفاعل الأصلي قال سيبويه ((قولك: كُسي عبدُالله الثوبَ، وأُعطي عبدُ الله المالَ، رفعت عبدَ الله ههنا كما رفعته في ضرب حين قلت ضرب عبدُ الله، ... وانتصب الثوب والمال لأنهما مفعولان تعدى إليهما مفعول هو بمنزلة الفاعل، وإن شئت قدمت وأخرت فقلت كُسِيَ الثوبَ زيدُ، وأُعطي المالَ عبدُ الله كما قلت ضرب زيدا عبدُ الله، فأمره في هذا كأمر الفاعل)) [٧٣]

ومما ورد في شعر المتنبي على هذه قوله:

وما حمدتك في هول ثبتَّ له حتى بلوتك والأبطال تمتصِـــعُ

فقد يُظنُّ شجاعاً من به خرقٌ **وقد يُظنُّ** جـباناً من به زمــعُ

إنَّ السلاح جميع الناس تحمله وليس كلُّ ذوات المخلب السبعُ[٧٤]

استعمل المتنبي الفعل (ظنَّ) وهو من أفعال الرجحان التي تنصب مفعولين أصلها مبتدأ وخبر[٧٥] وجيء به هنا على صيغة المبني للمجهول فحذف فاعله للتعميم وأقيم المفعول به الأول مقامه وهو الاسم الموصول (من) وما تعلق به من صلة، وأصبح الفعل يتعدى الى مفعول واحدٍ فقط، وقد تقدم المفعول به (شجاعا) على نائب الفاعل وهذا جائز عند النحاة[٧٦] وغرض التقديم هو العناية والاهتمام قال سيبويه: ((إنما يقدمون الذي ببيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم))[٧٧]. وقد تكرر هذا الفعل في الشطر الثاني وجاء نائب الفاعل متأخرا ايضا وهو الاسم الموصول (من) ومفعوله متقدم عليه وهو (جباناً) فهو في التركيب متناظر مع الشطر الأول

وقد سُبِق الفعلان بـ(قد) التي تفيد التقليل مع الفعل المضارع[٧٨] أي لا ينطبق هذا الحكم دائما وربما يكون صحيحا، لكن ما أراده المتنبي أنَّ الظن يخطى، فقد يُرى من به دهش وخفة شجاعا لأن الخرق هو الطيش والخفة وقد يرى من تعتريه رعدة من غضب جباناً، وانا قد تحققت من أمرك بالتجربة، فإذا مدحتك بعد اختباري فلا أخطئ ولا أكذب[٧٩]

سادساً :المبني للمجهول في الافعال اللازمة:

إن كان الفعل غير متعد إلى مفعول به، نحو(قام) و(سار)، لم يجز رده إلى ما لم يسم فاعله؛ لأنه إذا حذف الفاعل، يصاغ الفعل للمفعول، وليس لهذا الفعل مفعول يقوم مقام الفاعل، فأي شيء يقوم مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله، فإن كان معه حرف جر من الحروف المتصلة بالفعل، أو ظرف من الظروف المتمكنة زمانا كان أو مكانا، أو مصدر مخصوص، فحينئذ يجوز أن تبنيه لما لم يسم فاعله، لأن معك ما يقوم مقام الفاعل، فتقول: (سرت بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا)[٨٠].

قال ابن يعيش((واعلم أن المصادر، والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعا في هذا الباب حتى تقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح، كأن الفعل وقع به كما يقع بالمفعول الصحيح، فحينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم يذكر الفاعل، فإذا كان كذلك، فالمصادر تجيء على ضربين: منها ما يراد به تأكيد الفعل من غير زيادة فائدة، ومنها ما يراد به إبانة فائدة. فما أريد به تأكيد الفعل فقط لم تجعله مفعولا على سعة الكلام، ولا يقام مقام الفاعل، وما كان فيه فائدة جاز أن تجعله مفعولا على السعة))[٨١].

ومما ورد في شعر المتنبي على هذه البنية قوله:

وكلمة في طريق خفت اعربها **فيهتدى** لي فلم أقدر على اللحن[٨٢]

استعمل المتنبي الفعل (يهتدى) الذي يحمل دلالة التقدم للإرشاد، يقال هديته الطريق هداية، أي تقدمته لأرشده، وكل متقدم لذلك هاد[٨٣] وهذه الدلالة تحدد مجال عمل الفعل في كونه متعديا لكن بناءه على صيغة (افتعل) وما حملته من دلالة المطاوعة جعلته لازما، أي بمعنى هديته فاهتدى، يكتفي بالفاعل فقط، وعندما بُني للمجهول حُذف فاعله ولا يوجد مفعول به ليحل محله لذلك أُحتيج الى إقامة الجار والمجرور مكان نائب الفاعل وهو(لي) واللام هنا تكون للملك[٨٤] وضمير المتكلم(الياء) يعود على المتكلم لتكون دلالة حدث الفعل مقتصرة عليه لأن ما أراد قوله هو : رُب كلام أردت ترك الإعراب فيه؛ لئلا يهتدي إلي، ولا يعلم أني انا المتنبي، فلم أقدر على ذلك، يريد: انه مطبوع على الفصاحة لا يقدر ان يفارقها إلى اللحن والخطأ[٨٥]

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج التي عكست بشكل عام قيمة توظيف المتنبي لصيغة المبني للمجهول نحوياً للوصول إلى القيمة التعبيرية للنص، ومن هذه النتائج:

- إنَّ المتنبي يستغل بنية المبني للمجهول لاختزل التركيب النحوي مما يدفع المعنى إلى الاتساع.
- صيغة المبني للمجهول طاقة تعبيرية لا تتحقق إلا بوساطة السياق.

- إنَّ استعمال المبني للمجهول يجعل دلالة الحدث في الفعل تتركز على نائب الفاعل الذي كان مفعولاً في الأصل.
- إنَّ عملية تحويل الفعل المتعدي من حالة المبني للمعلوم الى حالة المبني للمجهول، تجعل المفعول به ينتقل من موقعه الأصلي إلى موقع الفاعل، حاملا معه دلالته الأصلية التي اكتسبها من الفعل المبني للمعلوم مشكلا دلالة جديدة، ومستقبلا علامةً اعرابية فرضتها بنية المبني للمجهول.

Abstract

The passive voice in Al-Mutanabbi's poetry
Between morphological structure and grammatical function

Keywords: passive voice, event energy, passive participle
The research is extracted from a master's thesis
Hello Salah Mahdi Prof.Dr. Ghada Ghazi Abdel Majid
General Directorate of Education Diyala University of Diyala / College of Education for Human Sciences

This research studies the semantic function of the passive verb in Al-Mutanabbi’s poetry in terms of the morphological structure and the grammatical function that it performs within the structure, and this opens wide horizons of meanings that the building does not perform for the known. A stronger indication than the use of the predicate of the known because its construction of the passive makes the event energy focus on the object due to the proximity of the predicate relationship between them. The passive sentence is an expressive style that the speaker does not resort to arbitrarily, but there are semantic dimensions that take place with this linguistic achievement.

الهوامش

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٤٢

(٢) المصدر نفسه ١/ ٣٣.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٣٣.

(٤) المصدر نفسه :١/ ٣٣.

(٥) ينظر: المقتضب ١/ ١٧٩.

(٦) دلائل الاعجاز ٤١٠.

(٧) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٧٧ .

(٨) ينظر: المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ٢٩٢

(٩) المفصل في صنعة الإعراب ،٣٤٣.

(١٠) ينظر: فلسفة المبني للمجهول في العربية ، حسين العظامات، ١١٩.

(١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٠٧.

(١٢) ينظر: في بناء الجملة العربية ١٦٩.

(١٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٥٨.

(١٤) فلسفة المبني للمجهول في العربية ، حسين العظامات، ١٢٠.

(١٥) ينظر: فلسفة المبني للمجهول في العربية ، حسين العظامات، ١١٩.

(١٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ١٠٤.

(١٧) ينظر: فلسفة المبني للمجهول في العربية ، حسين العظامات، ١٢٧.

(١٨) ينظر: سيبويه الكتاب لسيبويه ١/ ٤٢

(١٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٨٨

(٢٠) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ٣/ ١٣٢٥.

(٢١) الاقتراح في أصول النحو ٨١.

(٢٢) شرح شذور الذهب لابن هشام٢٠٧.

(٢٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٠٨ وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٥٧.

(٢٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٥٨

(٢٥) ينظر: ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٥٨ ينظر: الأصول في النحو (١/ ٧٩) ،شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣١٣.

(٢٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ٦٥.

(٢٧) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو ١٤١.

(٢٨) ينظر: المبني للمجهول بين اختزال البنية واسترسال المعنى، دليلة مزوز ٤-٩

(٢٩) البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة ١٩٦.

(٣٠) ينظر: العلاقة بين النحو والصرف ٩٣.

(٣١) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٧٩ ،شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٣١٣.

(٣٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٣٠٩-٣١٠

(٣٣) الكتاب لسيبويه ٤/ ٦٧.

(٣٤) ينظر: الكتاب لسيبويه ٤/ ٦٧.

(٣٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها :١/ ٦٥

([٣٦]) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو ١٤٤.

([٣٧]) الديوان ٢١.

([٣٨]) ينظر: مقاييس اللغة ٤/ ٢٧٢.

([٣٩]) ينظر: جمهرة اللغة ١/ ٤٦٤.

([٤٠]) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ١٧.

([٤١]) ينظر: شرح الواحدي لديوان المتنبي :٢٠١/١، والتبيان في شرح الديوان للعكبري ٢٤٧/٢.

([٤٢]) ينظر: العلاقة المشتركة بين مباحث علمي الصرف والنحو :٩٦.

([٤٣]) الديوان ٢٠٧.

([٤٤]) ينظر: لسان العرب ٣/ ١٨٨.

([٤٥]) ينظر: لسان العرب٣/ ١٩١، وكتاب الأفعال ٢/ ٦٧، معجم اللغة العربية المعاصرة ٢/ ٩٥٨.

([٤٦]) المعجم الاشتقاقي المؤصل ٢/ ٧٨٥.

([٤٧]) التبيان في شرح الديوان للعكبري، ١٧٦/٣.

([٤٨]) الديوان:٨٩.

([٤٩]) ينظر: مقاييس اللغة: ٥/ ١٦٧.

([٥٠]) ينظر: التبيان بشرح الديوان للعكبري: ٢/ ٢٧٢

([٥١]) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥/ ٢٧٩، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي ٣/ ٢١٣، البديع في علم العربية٢/ ٥٢٧، شرح التعريف بضروري التصريف ١٤٩، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/ ٧٢٤، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/ .٢٢٣
٢١٩ وينظر : الممتع الكبير في التصريف ٣٨٧.

([٥٢]) شرح التصريف للثمانيني ٣١٨.

([٥٣]) ينظر: الممتع الكبير في التصريف ٣٠٩.

([٥٤]) ينظر:

([٥٥]) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٥٣.

([٥٦]) الديوان: ١١٢.

([٥٧]) ينظر: مقاييس اللغة:٥/ ٥١.

([٥٨]) ينظر: التبيان في شرح الديوان: ٣/ ٢٥٢.

([٥٩]) الديوان: ٧٩.

([٦٠]) ينظر: مقاييس اللغة: ٢/ ٤٩٤.

([٦١]) ينظر: شرح ديوان المتنبي للبرقوقي:٣/ ٣٣ ، التبيان في شرح الديوان للعكبري: ٢٩٥/٢

([٦٢]) ينظر: الأصول في النحو : ١٢٨/٣، و شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٢/٤.
([٦٣]) ينظر : الأصول في النحو : ١٢٨/٣.
([٦٤]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٥٨/٣.
([٦٥]) الديوان:١٦٤.
([٦٦]) ينظر: القاموس المحيط ١١٨٩.
([٦٧]) ينظر: تاج العروس ٣٤/ ٤١٨.
([٦٨]) ينظر: شرح التبيان شرح الديوان للعكبري ١١/٢، وشرح ديوان المتنبي للبرقوقي١١١/٢.
([٦٩]) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١/ ٢٨٨.
([٧٠]) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٨٧. وينظر: المقدمة الجزولية في النحو ١٤٣.
([٧١]) المفصل في صنعة الإعراب ٣٤٤
([٧٢])المصدر نفسه٣٤٤
([٧٣]) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣١٠.
([٧٤]) الديوان:٢٤٠.
([٧٥]) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٢٩.
([٧٦]) ينظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٤١-٤٢.
([٧٧]) ينظر: المصدر نفسه١/ ٣٤.
([٧٨]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٥/ ٩٣.
([٧٩]) ينظر: ينظر التبيان في شرح الديوان ٢٣٨/٢.
([٨٠]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣١١) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١/ ٢٨٩
([٨١]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣١١)
([٨٢]) الديوان :١٣٢
([٨٣]) ينظر: مقاييس اللغة (٦/ ٤٢)

([٨٤]) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ٢٠.
([٨٥]) ينظر: التبيان في شرح الديوان ٢١٦/٤.

المصادر والمراجع:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، : دار البيروتي، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، : جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، دار تربقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء- المغرب، ١٩٩٠.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، : دار الهداية.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، : دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، : مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

- ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العُكبري،(ت ٦١٠هـ) المُسمَّى (التبيان في شرح الديوان)، ضبط نصه وصححه الدكتور كمال طالب، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، لبنان ـ بيروت، ٢٠٠٨م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت: ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، : مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩.-١٩٩٩م.
- شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إيّاز (ت ٦٨١ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر – أ. د. هلال ناجي المحامي، : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م
- شرح الواحدي لديوان المتنبي، ضبطه وشرحه وقدَّم له وعلق عليه وخرَّج شواهدهُ الدكتور ياسين الأيوبي والدكتور قصيّ الحسين، ووضع فهارسه ورتبها الدكتور أحمد الحمصي، والدكتور محمد قاسم، دار الرائد العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩م.
- شرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي

المختـون، الناشـر: هجـر للطباعـة والنشـر والتوزيـع والإعـلان، الطبعـة: الأولـى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)

- شـرح ديـوان المتنبـي، عبـد الـرحمن البرقـوقي، دار الكتـاب العربـي، بيـروت لبنـان ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: الأساتذة محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيى الدين عبد الحميد : دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شرح كتاب سيبويه،أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، : دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
- العلاقة المشتركة بين مباحث علمي الصرف والنحو، ماجستير، حمود ناصر علي نصار، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢.
- فلسفة المبني للمجهول في العربية حسين رشيد العظامات، مجلة المنارة، المجلد ١٧ العدد ٧، السنة ٢٠١١/.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- كتاب الأفعال، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (ت: ٥١٥هـ)، عالم الكتب، الطبعة الأولى،١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر،الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون،: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، : دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، : دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ
- المبني للمجهول بين اختزال البنية واسترسال المعنى، الدكتورة دليلة مزوز، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير، العدد الخامس، السنة ٢٠٠٩م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)، د. محمد حسن حسن جبل، : مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، : عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- المقتضب محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، : عالم الكتب. بيروت.
- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت: ٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى،: دار الغد العربي.

- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، : مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م.